للعمل بالمؤسسة المصرية العامة للصانع الحربية لمدة سنة تبدأ من ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بالنسبة للأول ومن أول أكتوبر سنة ١٩٦٢ بالنسبة للثانى مع استمرار شغل الوظيفتين بدرجتيهما بالمجلس أثناء فترة الإعارة .

مادة ٦ ـ يعار كل من :

الأستاذ محمد مصطفى عوض الله زهران ، المستشار المساعد بمجلس الدولة

« محمد فتحى عبد الخالق ، النائب بمجلس الدولة

للعمل بالمؤسسة المصرية العامة للصانع الحربية لمدة سنة تبدأ من تاريخ تسلم كل منهما العمل بها مع شغل الوظيفتين بدرجتيهما أثناء فترة الإعارة .

مادة ٧ ـ يعار الأستاذ عثمان عبد الحليم عثمان المستشار بمجلس الدولة للعمل مستشارا قانونيا للمؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية لمدة سنتين تبدآن من تاريخ تسلمه العمل بها ، مع شغل وظيفته بدرجتها بالمجلس أثناء فترة الإعارة .

مادة ٨ ـ يعار الأستاذ عادل كامل البنداري المستشار بمجلس الدولة للعمل بحكومة الكنغو فى وظيفة مستشار بمحكمة الاستئناف فى ليوبولدفيل لمدة سنتين تبدآن من تاريخ مغادرته أراضى الجمهورية العربية المتحدة ، على أن تشغل وظيفته بدرجتها بالمجلس أثناء فترة الاعارة .

مادة ٩ ـ على رئيس مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار .

صدر برياسة الجمهورية فى ٦ رجب سنة ١٣٨٢ (٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٢٩٠ لسنة ١٩٦٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قسورر :

مادة ١ ـ يمنح السيد/ محفوظ عبد الحليم الشهاوى جائزة مالية قدرها ٢٠٠٠ جنيه (ألفا جنيه) مكافأة له على حصوله على بكالوريوس الطب فى عام ١٩٦٢ بتقدير ممتاز من كلية الطب بجامعة فينا .

مادة ٢ ـ على وزير الخزانة تنفيذ هذا القرار .

صدر برياسة الجمهورية فى ٩ رجب سنة ١٣٨٢ (٦ ديسمبر سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٢٩١ لسنة ١٩٦٢

بتعيين عدد المحاكم الإدارية وتحديد دائرة اختصاص كل منها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء المؤرخ ٢٩ مارس سنة ١٩٥٥ الصادر بتعيين عدد المحاكم الإدارية وتحديد دائرة اختصاص كل منها ؛

وبناء على اقتراح رئيس مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قسرر :

مادة ١ ـ تعين المحاكم الادارية وتحدد دائرة اختصاص كل منها على الوجه الآتى :

أولا ـ فى مدينة القاهرة :

(١) محكمة إدارية للنظر فى المنازعات الخاصة برياسة الجمهورية والمجلس التشريعى ووزارات الداخلية والخارجية والعدل والأوقاف والهيئات التابعة .